المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) :1142-2489
Numéro 16, MAI 2025
REMEJE
العدد 16، ماي 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

الصحراء المغربية، من عقيدة الدبلوماسية الجزائرية إلى عقدتها

The Moroccan Sahara: From the Doctrine of Algerian Diplomacy to Its Complexity

الذهبي بدر Dehbi Badr

أستاذ القانون العام

مختبر الدراسات القانونية والسياسية –جامعة الحسن الأول سطات

Professor of Public Law

Laboratoire des études juridiques et politiques - University of Hassan I- Settat

dehbi_badr@yahoo.fr

ملخص:

لا يختلف اثنان على أن قضية الصحراء الغربية المغربية تشكل الحجر العثرة الرئيسية في العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر. جارة المغرب الشرقية التي لا تتواني في دعم صنيعتها، جبهة البوليساريو، مطالبة باستقلال المناطق الجنوبية للمغرب دون أي موجب حق. من خلال هذه الورقة نحاول الوقوف بالتحليل والتدقيق عند ما بات يعرف بعقدة الجزائر الكبرى، أي العداء العلني للوحدة الترابية للمغرب، ضاربة عرض الحائط أواصر الأخوة والدين والتاريخ المشترك...

Abstract:

Two will not disagree that the issue of Morocco's Western Sahara is a major stumbling block in Morocco's bilateral relations with Algeria. Morocco's unwavering eastern neighbour to support its industry, the Frente POLISARIO, demands the undue independence of Morocco's southern regions. Through this paper, we try to analyse and scrutinize what has come to be known as the Great Algiers Decade, that is, the public hostility to the territorial unity of Morocco, striking the bonds of brotherhood, religion and common history…

مقدمة:

لقد بات العداء الجزائري المتزايد تجاه القضية الوطنية الأولى مصدر تساؤلات عديدة، ناهيك عما يسفره من تأجيج للوضع بين البلدين الجارين. هذا ومن منطلق ما تدعيه الدولة الجزائرية من حياد تام في قضية الصحراء المغربية، أردت من خلال هذا المقال المقتضب، الوقوف عند معطيات ملموسة تدحض هذا الزعم المفضوح. وذلك عبر مناقشة ماهية السياسة الخارجية الجزائرية المتعلقة بالقضية الوطنية (1) من جهة، وتجليات ما بات يشكل عقدة هذه السياسة من جهة ثانية (2).

1- تراكمات السياسة الجزائرية اتجاه القضية الوطنية الأولى

بداية، لفهم ما يعتري الدبلوماسية الجزائرية من ضبابية المشهد أو بالأحرى انعدام الرؤية فيما يخص دعم الجبهة الانفصالية، لابد للباحث أن يغوص في التاريخ ولو لجزء يسير، خاصة ذلك المدون من لدن دول محايدة غير معنية مباشرة بالصراع الوهمي حول الصحراء بين المغرب والجزائر وليس بين المغرب والجبهة.

من المؤكد أن البلدين ومن قبل أن تنال الجزائر إستقلالها كانا يتجهان نحو إختلاف بَيِّنَ في نظام الحكم. جمهوري بحزب واحد من جهة وملكي مع تعددية حزبية من جهة أخرى. وفي حين كان البعض يظن أن الإختلاف في نظام الحكم لن يخلف لأواصر الدين والأخوة والماضي والمصير المشترك...قضية، خاب الظن وانقلب التفاهم المنشود حول قضايا الحدود الموروثة عن الاستعمار إلى مواجهة مسلحة استعملت فيها الجزائر للأسف، أسلحة إستلمتها من المغرب إبان حربها التحررية ضد فرنسا.

منذ ذلك الحين رفعت الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية شعار الدفاع بأي وجه كان عن حق الشعوب في تقرير المصير، وهو الأمر الذي انطلى على مجموعة من الدول المعتقدة ان الجزائر تحترم عهودها دون أن يعلموا انها تغير مواقفها حسب الظروف وحسب موازين القوى. تارة تصرح بحيادها حول المطالب المقابلة "المتعاكسة" بين موريتانيا والمغرب، وتارة تدعي دعم حرية اختيار ما تسميه الشعب الصحراوي ومرة أخرى من اجل ضمان توازن القوى بالمنطقة.

لا يخفى أن الجزائر تدعي وضع ملف الصحراء المغربية في نفس كفة القضية الفلسطينية مدعية تمسكها بمبدأ حق تقرير مصير الشعوب. كل تلك المزاعم تنهار أمام الدعم المباشر والعلني للحركة الانفصالية والتي ساهمت في تسليحها وتوجيهها إيديولوجيا (endoctrinement) نحو معاداة المغرب وضرب مصالحها العليا.

لطالما ادعت الجارة الشرقية كذلك أنها هي من أسست مجموعة دول عدم الانحياز، وبمقتضى الأهداف السامية للمجموعة المتمثلة في عدم الانحياز كما يحيل اسمها، غضت الطرف عن أحداث مهمة حدثت منذ سنوات خلت، مثلا: تدخل الهند في البنغلاديش، إيران في عمان، بل ولا تعير أي اهتمام لمبدأ حق تقرير مصير للشعوب بالنسبة للأكراد في العراق أو تركيا وبالنسبة للأتراك في قبرص، والإرتيريين في اثيوبيا، وحين يتعلق الامر بالصحراء المغربية يكون لها رأي آخر، تأكيدا لسياسة الكيل بمكيالين.

وهو ما يدعو إلى التساؤل حول ما هو الفرق بين هذا التصرف وبين ما كانت تقوم به ولازالت بعض الدول الاستعمارية القديمة؟

لا ننسى كذلك ان استرجاع الأقاليم الصحراوية كان عسيرا جراء ما بدلته الجزائر من عرقلة ومضايقات فجة. وعلى العموم ينبغي محاسبة الجزائر على ما قامت به وليس ما قالته أو كتبته. فالنظام الجزائري كان ولا يزال يعمد إلى عرقلة القرارات الأممية الخاصة بقضيتنا الأولى حفاظا على توجهاته وما يدعيه.

لكن من حقنا أن نتساءل لماذا كل هذا الدفاع المستميت على قضية وهمية خاسرة؟

يجزم مجموعة من الملاحظين أن الجزائر ترى في دوام هذا الإشكال حماية لمصالحها الضيقة ولحدودها الموروثة عن الاستعمار الفرنسي. بمعنى آخر أكثر وضوحا، تؤمن الجزائر أن المغرب إذا تمكن من طي ملف الصحراء سيطالب عاجلا ام آجلا بعد ذلك بتسوية المشاكل الحدودية بما فيها منطقة تندوف كذلك.

هنا تدفعنا السياسة الخارجية للجزائر لطرح تساؤلات أخرى:

- هل تشبث الجزائر بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير يدخل في صميم معتقداتها الوطنية الداخلية أم هو فقط إستجابة لرغبات خارجية موجهة؟

- وهل الدفاع عن هذا المبدأ سيمكنها من حل الملف الحدودي بصفة نهائية؟

إن الجزائر بتمسكها العقيم بمبدأ "تقرير المصير" تدعم سياسات متناقضة وهو ما يؤكد أنها تنبطح لإعتبارات إنتهازية محضة. فمثلا، من جهة تزعم أنها تبدل قصارى جهدها من أجل إيجاد حل سلمي لهذا الصراع ووضع حد لأي حرب مباشرة محتملة في حين أنها تمول الجبهة الإنفصالية بكل ما تحتاجه من سلاح ولوجستيك وبروبكندا إعلامية.

من تم، وبالإطلاع على بعض الوثائق الجزائرية الرسمية وغير الرسمية، يمكن إجمال أهم نقاط السياسة الخارجية للجزائر حول قضية الصحراء المغربية والتي انطلقت منذ 1975 مع حدث المسيرة الخضراء، فيما يلي:

- رفض سياسة الأمر الواقع المتبّعة من قبل المغرب فيما تسميه "احتلال" الصحراء الغربية؛
- النشاط الدبلوماسي للجزائر لا يتم في إطار منظمة الأمم المتحدة، وتحاول تصديره خارج هذه المنظمة خاصة للاتحاد الإفريقي؛
- حق تقرير المصير مبدأ أساسي، وعدم الاعتراف به يمس بتراث الإنسانية ومبادئ المجتمع الدولي؛
- مشكلة الصحراء الغربية هي قضية تصفية الاستعمار، ويجب أن تجد حلها في إطار دولي (قرارات منظمتي الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي)؛
- دعمها لحركة التحرير الوطنية الصحراوية يتمثل في المساعدات المادية والمعنوية وبصورة علنية ولذلك فتحت حدودها لآلاف اللاجئين الصحراويين، كما أعلنت عن اعترافها بالجمهورية الصحراوية رسميا منذ السادس من مارس 1975؛
- تؤكد الجزائر دوما أن قضية الصحراء قضية تصفية استعمار، وأن الجزائر ليست طرفا فيها، وأنه على المغرب أن يحترم المشروعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بتنظيم استفتاء حر لتقرير مصير الشعب الصحراوي؛
- القضية الصحراوية تشكل قيمة أساسية في الأمن القومي الجزائري.

إجمالا، سياسة الدولة الجزائرية تجاه قضيتنا الوطنية تعتمد على عقيدة ضرب المصالح المغربية تحت غطاء حق الشعوب في تقرير المصير وربما بدون أن تعي جيدا معناه ولا المجال الذي يطبق فيه. بينما هي في الواقع لا يهمها سوى مصالحها الضيقة. فكيف يمكن أن ننسى ما قام به النظام الجزائري في سنة 2001 حينما قدم مقترح التقسيم إلى المبعوث الأممي، ضاربا بذلك عرض الحائط حقوق الصحراويين والتماسك القبلي والمقومات الروحية والدينية التي تجمعهم مع بعضهم البعض وبارتباطهم مع وطنهم الأم المغرب[1].

عقيدة الصدام الإقليمي التي إختارها النظام الجزائري لتحقيق أهدافه التوسعية أدت وستؤدي ثمنها الشعوب المغاربية (الكلفة المالية لعدم تحقيق التكامل المغاربي جد مرتفعة)، حيث كانت لها آثار انعكست بشكل سلبي على جهود التنمية بها، وأول ضحاياها هو الشعب الجزائري نفسه وكذا اخواننا المغاربة بمخيمات تندوف.

فلم تصرف كل هذه المليارات من الدولارات في صفقات سلاح يذهب الجزء الأكبر منها لتمويل الحركة الإنفصالية؟ اللهم بهدف زعزعة الإستقرار الإقليمي والمنافسة حول زعامة وهمية للمنطقة المغاربية.

2- مظاهر العقدة وتجلياتها

من جهة ثانية، يرى البعض أن الصراع القائم حول الصحراء المغربية ليس سوى الشجرة التي تخفي الغابة. فالجزائر والمغرب تنافسهما يتجاوز بكثير منطقة الصحراء بل هو صراع على "الدولة المركزية" بالمنطقة المغاربية بل بالمجال الإفريقي إجمالا. فَكُلٌّ منهما يسعى لتعزيز قدراته الذاتية والتحالفات الإقليمية والدولية، ليكرس مؤهلاته المطلوبة للدولة المركزية من جهة، ونقاط ضعف الآخر في الاتجاهات نفسها من جهة أخرى؛ من أجل تقليص فُرص فوز الخصم بمكانة الدولة المركزية مغاربيا.

من هذا المنطلق تحاول الجارة الشرقية إضعاف المغرب وبكل السبل الممكنة وغير الممكنة. بدءا بتأكيدها لوجود الجمهورية الوهمية بعد يوم واحد من موعد انسحاب القوات الإسبانية في 1976/02/26 من الصحراء المغربية. وما تلاه بعد ذلك من دعم على جميع الأصعدة مستغلة الإمكانات التي يحققها النفط والغاز. مع استحضار مركزية المؤسسة العسكرية في الجزائر في عملية صنع القرار السياسي وبالتالي الدبلوماسي. فمن المعلوم أن البنية السيكولوجية للفاعل السياسي الجزائري تميل للنزعة العسكرية. فالجيش هو من لديه دولة وليس العكس.

ومن تم يمكن الجزم أن الجزائر تنهج سياسة أو دبلوماسية عدائية واضحة اتجاه المغرب والذي تعتبره "العدو المثالي". ففي الوقت الذي اقترح المغرب مشروع الحكم الذاتي كحل واقعي واعد يمكن تطويره لما فيه صالح الشعوب بالمنطقة المغاربية دون رابح ومنهزم، تأبى إلا ان تبقى حبيسة في خنادقها.

هذه الدبلوماسية، التي تعاني من الأعراض المتقدمة لمرض "الموضوع الوحيد" إن لم يكن هذا المرض في مرحلته الأخيرة. لا تستطيع التنفس إلا عبر قناة تصريف عدائها المرضي المتأصل إزاء المملكة. الفاعل السياسي الجزائري لا يزال رهين عقلية كلاسيكية غارقة في الشوفينية التي تجاوزها التاريخ.

[1] تمازي (مولاي الحسن)، "موقع قضية الصحراء في مسار العلاقات المغربية الجزائرية"، ضمن مجلة مباحث العدد الأول، 2023، ص. 23.

فبرغم المتغيرات الجيوسياسية الكبرى التي تمر أمام مرأى ومسمع الجميع، ولعل أهمها تلك المكاسب المتتالية التي حققها المغرب باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرهما بمغربية الصحراء، لاتزال السياسة الخارجية الجزائرية غير قادرة على بلورة مواقف تصب في خدمة جهود الاستقرار ولا زال السلوك الدبلوماسي يشكل عبئا على التوجهات الإقليمية المستقبلية للشعوب المغاربية وطموحاتها المشتركة في خلق تكتل جهوي قوي وغير مبلقن.

ومن تجليات هذه العقدة الواضحة التي تعاني منها الآلة الدبلوماسية الجزائرية، عدم استثناء أو بعبارة أخرى عدم تفويت أي مناسبة أو حتى شبه مناسبة لصب الزيت على النار وتشويه الحقائق المتعلقة بالصحراء المغربية والتحريض ضد وحدته الترابية. سواء تعلق الأمر بحدث سياسي أو ثقافي أو حتى رياضي وغيره. بل حتى التراث الثقافي اللامادي للمغرب لم يسلم من حروب الجزائر ضد المملكة...

من سبيل ذلك، ما شهدته مباراة النهضة البركانية ضد فريق إتحاد العاصمة الجزائري (ابريل 2024) من أحداث "غريبة " بعيدة كل البعد عن الروح الرياضية بدعوى أن أقمصة الفريق المغربي تتوسطه خريطة المملكة بما فيها الصحراء المغربية، حيث اعتبر ذلك مساسا "بالسيادة الوطنية الجزائرية". وهو ما ينم ليس فقط، عن الكراهية اتجاه الوحدة الوطنية بل عن قصر الفهم وعدم استيعاب معنى السيادة والشرعية والمشروعية وغيرها من مفاهيم القانون الأساسية...

يمكننا التذكير كذلك، بما وقع خلال الدورة 20 لاجتماع وزراء خارجية إفريقيا–دول شمال أوروبا، المنعقد يومي 17 و18 أكتوبر 2023 حيث هاجم وزير خارجية الجزائر المغرب، مستغلا ملف وحدته الترابية. مذكرا بالدعم الرسمي الجزائري لأطروحة جبهة البوليساريو الانفصالية. وجاء ضمن كلمة هذا الوزير أمام المشاركين في الاجتماع: **"تؤكد الجزائر دعمها للشعب الصحراوي الشقيق وهو يتمسك بحقه غير القابل للتصرف أو التقادم في تقرير المصير وإنهاء احتلال أراضيه وتصفية الاستعمار نهائياً في قارتنا، التي يعاني ساحلها من رواسب الفقر واللاأمن واللااستقرار جراء التغييرات غير الدستورية التي لا يقلل حجمها من إرادة بلادي في الإسهام في تجاوزها بالطرق التي تخدم مصلحة المنطقة خاصة، ومصلحة القارة عامة"**. وهنا يلاحظ كذلك أن الدولة الجزائرية لا تعير أي اهتمام لآلية الحوار والتفاوض التي ما فتئت تشجعها كل القوى الدولية بما فيها الأمم المتحدة عبر قرارات مجلس الأمن. مع العلم أن الجارة الشرقية تدعو لحوار ثنائي فقط بين الجبهة والمغرب مع ما يحمل ذلك من مخاطر مخفية.

وبالتالي، لولا حنكة الدبلوماسيين المغاربة لاستغلت الجزائر كل المؤتمرات والندوات والمناسبات التي تشارك فيها للتطرق للوحدة الترابية للمملكة بالرغم من عدم إدراج ذلك ضمن نقط جدول الأعمال. وهوما قد يضرب في مصداقية وجدية تلكم الاجتماعات ويخرجها عن سياقها.

مما يؤكد تحليلنا هذا، دراستنا لمجموعة من البيانات المنشورة على موقع وزارة الخارجة الجزائرية، والتي أوضحت أن دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية (فقط في فترة بين 2014 و 2017) كان عبر إصدار 82 بيانا من طرف الوزارة موزعا على ثلاث سنوات، بمعدل 27 بيان كل سنة، مستعملة الكلمات المفتاحية التالية: الأمم المتحدة (90 مرة)، الصحراء الغربية (85 مرّة مستعملة

عبارات متعددة كمسألة، قضية، نزاع)، حق تقرير المصير للشعب الصحراوي (31 مرة)، استفتاء حر ونزيه ومحايد (15 مرة)، مجلس الأمن (14 مرة)، حقوق الإنسان(11 مرة)، تسوية سياسية عادلة و دائمة (08 مرّات).

دائما من خلال هذه المقاربة الكمية، نذكر كذلك أن الرئيس الجزائري الحالي، لم يفوت يوم إعلانه كفائز في الانتخابات الرئاسية الجزائرية، في 12 ديسمبر2019، للهجوم على وحدة الأراضي المغربية حيث جاء في خطابه: **"أؤكد بوضوح أن الصحراء هي مسألة إنهاء الاستعمار وهي في أيدي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي"**.

ففي أقل من خمسة أشهر بعد تنصيبه رئيسا للجمهورية، أظهر عداء نادرا تجاه المغرب من خلال ما لا يقل عن اثنتي عشرة إعلانًا استهدف المملكة. ناهيك عن التصريحات الشرسة والعدوانية الصادرة مباشرة عن المؤسسة العسكرية الجزائرية في أي مناسبة أو بدونها... بالإضافة إلى الدبلوماسية، تستغل الدولة الجزائرية كتيبة من الصحفيين من وكالة الأنباء الجزائرية (APS) وغيرها لتأجيج خطاب الكراهية تجاه المغرب. موضوعهم المفضل في قسم الأخبار الدولية ليس سوى الصحراء المغربية.

للحصول على فكرة عن هذا الحشد غير الصحي، تشير الإحصائيات لشهر أبريل 2020 وحده[1]، أي إبان الحجر الصحي الكلي جراء وباء كورونا، إلى أن 60 إرسالية APS، أو بمعدل إرساليتين في اليوم، تم تخصيصها لمهاجمة المغرب فقط.

ويبقى بطبيعة الحال الهدف وراء ذلك هو تصدير أزمتها الداخلية أو أزماتها على إعتبار أن الحراك لازال مستمرا خاصة بعد قاطعة الإستفتاء حول الدستور الجزائري الحالي ونسبة المشاركة جد متدنية في الإنتخابات الرئيسية الأخيرة التي نصبت الرئيس تبن لولاية ثانية، إلى خارج حدودها وتنصيب المغرب عدوا ومشجبا لتعليق انتكاساتها.

وهنا وجبت الإشارة لموقف غريب من لدن الرئيس الجزائري الراحل بوتفليقة الذي كان قد وجه رسالة إلى أبوجا وإلى الأمين العام للأمم المتحدة. مضمون هذه رسالة (تدفع في اتجاه توسيع صلاحيات المينورسو) كفيل لوحده للتأكد أن النظام الجزائري طرف في النزاع حول الصحراء.

الهجوم الممنهج على المغرب بات إذا أحد ركائز السياسة الخارجية للجزائر وهو ما يؤكد أن الصحراء المغربية أصبحت بالفعل عقدة هذه السياسة. عقدة تنم عن حقد وحسد دفين للمملكة.

من الضروري القول أن بين العقيدة والعقدة أصبح من السهل التنبؤ بسياسة الجزائر المتعلقة بالقضية الوطنية. ففي الجزائر، يواصل الجيش السيطرة وإملاء وتحنيط السلطة. إذ يتعين على الرئيس الحالي أو أي مرشح في المستقبل أن يؤدي مهمته بموجب عقيدة المجلس العسكري التي من بينها رفض العديد من القيم التاريخية والجغرافية التي قبلتها الجزائر –على الأقل من حيث المبدأ– إبان دعم المغرب استقلال الجزائر.

ختاما، من نافلة القول أن نجزم أن هذا التوجه العدائي للجزائر ضد المغرب هو توجه رسمي للنظام، وبات من أهم أولويات السياسة الخارجية الجزائرية إن لم نقل أنه ملفها المحوري في جميع الملتقيات واللقاءات الإقليمية والدولية. الأمر الذي يزيد من تعميق الجراح بين الشعبين الشقيقين "السياميين" وبالتالي رهن مستقبل المنطقة المغاربية ووقف قطار الإندماج المغاربي.

[1] من خلال موقعها الرسمي على الأنترنيت: www.aps.dz

عقيدة " الدولة المحورية " التي حلمت بها الجزائر على الدوام عقيدة متجاوزة جرفتها التغيرات الاستراتيجية الجيوسياسية بالمنطقة المغاربية وبعمقها الإفريقي بالساحل والصحراء وفي العالم بأسره...كما أن عقدة المغرب أصبحت عقيدة متأصلة داخل النظام الجزائري ذو الطابع العسكري والذي جعل من عداء المغرب صكوك غفران ومفتاح ولوج القصر الرئاسي بالجزائر العاصمة.

خلاصة القول، بالرغم من أن الظروف الراهنة لا تبعث إلا على التشاؤم بسبب صعوبة توفير عناصر تعايش النظامين، خاصة وأن الجمهورية الجزائرية ظلت ترفض على الدوام مصافحة يد المملكة الممدودة. غير أننا لن "نلعن المستقبل" ونعلم أن التاريخ يعيد نفسه...